

القمع المبين لأمال المكذبين

ألفه إمام أهل السنة
الشيخ أحمد رضا القادري الحنفي
المتوفى سنة :

حَقَّهُ وَعَرَّبَهُ
تاج الشريعة العلامة
الشيخ محمد أختر رضا خان القادري الأزهري

أشرف على طبعه
عسجد رضا خان القادري
نجل تاج الشريعة

۲

مقدمة التحقيق والتعريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمده ونصلّي ونسلّم على رسله الكريم، وأله وصحبه الكرام
أجمعين، ومن تعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛ فلما فرغنا من تعريب الرسالة المباركة «سبحان السبّوح» عن
عيب كذب مقبوح» والملحق بها المسمى «دامان باع سبحان السبّوح»
عشّرنا على رسالة قيمة لجده الإمام الهمام أحمد رضا قدس سره تتعلق
بنفس الموضوع سمّاها «القمع المبين لآمال المكذبين»، وهي تشتمل على
الردّ لما تمسّك به حزب المكذّبين، وهم القائلون بإمكان كذب الملك
المبين من بعض العبارات في بعض الكتب لبعض المتأخّرين والمتقدّمين،
وحسبوها وجوهاً مؤيّدة لما اعتقدوه بالباطل من إمكان كذب المولى
سبحانه وتعالى . . تصدّى لردّ ما زعمواه، فقمع شبهتهم، وأدحض حجّتهم
كما يُنبئ عنّه اسم الرسالة، ورفع الحجاب عن وجه الصواب، وكانت
الرسالة بالأرودية، فأحببنا أن نعرّبها ل تمام الفائدة، ونؤدّي أن نقدم بين يدي
ما نحن بصدده، العبارة التي تمسّك بها المبطلون، وألقي إلية سؤال في
ذلك وطلب ببيان ما هنالك .

وإليك العبارة التي وقع عنها السؤال فيما يلي :

قلت: الكذب نقص والنقص عليه تعالى محال، فلا يكون من الممكنا... الخ.

قوله (والنقص عليه... الخ) لا يخفى أنه موقوف على كونه ممتنعاً بالذات، ولا نسلم ذلك إذ لو كان ممتنعاً.. لما وقع الكذب من أحد، فهو ممتنع بواسطة أنه مناف لكماله تعالى، فيكون ممتنعاً بالغير والامتناع بالغير لا ينافي الإمكان الذاتي . حاشية عبد الحكيم السيالكوتي .

(كذا قال الملا عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته على تفسير البيضاوي) !!

وإليك خطبة الكتاب بين يدي الجواب:

خطبة المؤلف

لله الحمد

الحمد لله الواجب الصدق؛ المستحيل الكذب، المحال عليه بذاته لذاته كلّ نقص وشين، فمن تقول عليه بإمكان كذبه وتطرق إليه بخلف وعيده.. فقد استوجب لعنة الله عليه في الدارين، ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾، ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَيِّلًا﴾، ﴿وَيَلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِسْحَاتُكُمْ بِعِذَابٍ﴾، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذَبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ ﴿مَنْعَلْ قَلِيلٌ وَلَمَعْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مَمْنَ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعَرِّضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾، ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينَ الْحَقِّ لِيُظْهِرَ عَلَى الْمُلْكِينَ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾.

صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه وبارك وكرّم . . كلاما ذكره الذاكرون ، وكـلـما غـفل عن ذـكرـه الغـافـلـون ، والـحـمـدـ لـهـ ربـ العـالـمـين .

إلى الله، ثمَّ إلى حبيه الأكرم، المرسل رحمة للعالم، الملتجي من غضب الله، إذا سلب الغضبُ الإلهي الدين من قوم بدأ يسلب عقولهم، لأنَّ العقل السليم لا يقبل الباطل بفضل الكريم، ولأنَّ سامهم الشيطان الخديعة في حين ﴿تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُّبْصِرُونَ﴾، ولكن إذا فقد العقل - يعني : الفقه في الدين -، مهما أتوا من الفهم في علوم وفنون سوى علم الدين من علوم الدنيا . لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، حيثذا يكون الإنسان

مسخرة للشيطان، فهو آدميٌّ صورةً وحمارٌ معنى ﴿كَمَثَلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾، ﴿كَانُوكُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ﴾، هو عندما يطالع الكتب بالكلية مثل الخنزير في تفرّجه وتتنزّهه بالحدائق، الزهرة تفوح والنورة تتفتح ، والروض تتأرجّ ، والفوارات تطفح ، والبلابل تصدّح ، لا شأن له بشيء من البهجة والسرور؛ فهو يتجوّل لعله يصيب نجاسة فیتعاطيها!!

هذا بعينه شأن الضال الفاسد العقيدة، كتاب يشتمل على مئات الألوف من النفاس والفوائد لا شأن له بها، وإنما يتمسّك من كل الكتاب بكلمة من الغلط والباطل تنفعه، وإن لم تغنه بالواقع والأمر بقدر كذا، وهو في خصلة كذا.. فاق خط الخنزير، فإنه إنما يأخذ من النجاسة ما يهتم به، وهذا لا تميّز عنده، وما من أحد من البشر معصومين سوى النبيين عليهم الصلاة والثناء، وغير مستنكر أن يصدر من غير المعصوم كلمة على غير وجهه غلط، وجرت العادة في أهل الحق من السلف الصالحين وأئمّة الدين إلى يومنا هذا أنّهم يقولون:

«كلّ مأخوذ من قوله ومردود عليه إلاّ صاحب هذا القبر صلّى الله تعالى عليه وسلم».

ما وجدوا من قول لأحد خلافاً لأهل الحق والجمهور ردّوه عليه واعتقدوا ما عليه الجماعة، يد الله على الجماعة، اتبعوا السواد الأعظم، ولم يكن من طريقتهم أن يتبعوا من جاء بمستجدّ من القول بخلاف إجماع الأمة محضاً على سبيل البحث المنطقي (لا على وجه الاعتقاد) مغمضين عين القلب، هذا دأب الملاعين من العمى أو المتكسسين الشياطين : قال ربّ عزّ وجلّ : ﴿وَإِنْ يَرَوْا سِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سِيلَ الْغَيْرِ يَتَّخِذُوهُ سِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّابُوْ بِعَايَتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ .

يتميز في هذه الصفة الطائفية الوهابية من بين جميع الطوائف الضالّة بأجمعها، والدبوينية من الوهابية خاصة عن الكلّ، وحقّ لهم أن يمتازوا لأنّ القرآن العظيم يقول : ﴿ وَمُتَنَزِّلُوا إِلَيْهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

والوهابية تقدّموا على الكلّ في نسبة الكذب إلى الله سبحانه وتعالى ، لأنّ قدوتهم إسماعيل الدهلوi أرسّه في رسالة «يكروزي» ، و«الديوبندية» من الوهابية متقدّمون في هذا ، لأنّ شيخهم الكنكوفي بطنّه في البراهين ورجحت هذه الطائفية ما شاء الله في العمى عمى البصيرة من سائر العالم عن تقليد لجناب الشيخ المذكور ، لو كانت عين أو نصف عين مفتوحة بقدر النصف أو الرابع ، لرأوا أنّ الملاّ السيالكوني لم يصف الكذب الذي ذكره هنا بأنّه ممكن بالذات فحسب ، بل أفاد أنه واقع يعني نفس الكذب من أحد كائناً ما كان : صحراويّ ، أو جبليّ ، أو دهلوبيّ ، أو كنكوفيّ ، أيّ كلام في كونه يمكن ؟ بل يقع كلّ يوم مئة ألف مرّة بل ألف ألف مرّة ، انظروا لفظه «لو كان ممتنعاً لما وقع الكذب من أحد !!» يعني : كما اجتمع النقيضين وارتفاع النقيضين محالان في ذاتهما .. كذلك لو كان مطلق الكذب محلاً لذاته .. لم يصحّ أن يكذب أحد قطّ ! ولكن ألوف مؤلّفة من الناس يكذبون ، فعلم أنّ الكذب ليس محلاً في حد ذاته ، نعم لو نسب ذلك إلى الله تعالى فهو محال البتة ، لأنّ ذات الإله مقتضية لجميع الكمالات ومنافية لجميع النقائص ، فالكذب عليه محال بالذات ، هذه الاستحالة بالذات من جهة الباري ، لأنّ ذاته الكريمة منافية لكلّ عيب ، ولكن مطلق الكذب الذي هو كليّ عام شامل لكلّ كذب ، والكذب من كلّ شخص عرضت باستحالة هذا الفرد استحالة لهذا ؛ أي مطلق الكذب أيضاً ، لأنّ حكم كلّ فرد يسري إلى الطبيعة من حيث هي ، وهذه الاستحالة

في حق مطلق الكذب ليست بذاتية، إذ لم ينشأ عن ذات مطلق الكذب، بل نشأ عن ذات الله عز وجلّ.

ومثال هذا بعينه: اجتماع النقيضين؛ مطلق الاجتماع في أي شيء كان ليس محالاً في حد ذاته، وإلا لم يصح أن يجتمع شيئاً، نعم اجتماع النقيضين محال بالذات، لأن ذات النقيضين ينافي الاجتماع، لكن مطلق الاجتماع الذي كان عاماً شاملاً لاجتماع كل شيئاً، إذ قد استحال في هذه المادة الخاصة فليست هذه الاستحالة له أي: مطلق الاجتماع ذاتية، بل ناشئة عن خصوص النقيضين، فمطلق الاجتماع وهي الماهية المطلقة ممكنة بالذات البة، بل موجودة في مئة ألف محلٍ، ولا يصح أن يمكن لذلك اجتماع النقيضين هو قطعاً محال بالذات، كذلك مطلق الكذب وهو طبيعة مرسلة ممكنة بالذات لا محالة، بل موجودة في آلاف أمكنة، لا يصح أن يمكن من أجله كذب الباري هو محال بالذات يقيناً.

هذا تقرير هذه العبارة، وبه تم شرح اعتراض الملا السيالكوتى، وحصل الجواب عنه في وضوح، فإن الكلام ههنا في الكذب الخاص؛ لا في مطلق طبيعة الكذب، وإنما المفهوم الكلّي لا يستلزم إمكان كلّ فرد منه، إنما كان خطأ الملا السيالكوتى بقدر كذا أنه لم يفرق محل النزاع، فالبحث في إمكان الفرد، وذهب السيالكوتى يتحدث عن إمكان الطبيعة، ولكن الديوبندية متى يتهمون عن كفرهم، فإنما يزعمون هذا دليلاً على إمكان كذب الباري، ويحاولون أن يرموه بما تفوهوا به من المكريات.

أجل الآن ليخبر الديوبندية عن رسالهم، هذا التقرير السيالكوتى كما تزعمون حق عندكم أم باطل؟ إن كان باطلًا فما لكم تنطليون منكوسين، وتخدعون الغافلين من المسلمين؟! وإن كان حقاً.. فثبت عن قولكم أنكم

لستم مشركين فحسب ! بل عبدة للأوثان ، فلا تؤمنون بالله عزّ وجلّ ، وإنّما تعبدون ما اتّخذتم من الوثن ، إن لم تذعنوا هكذا .. فأقرّوا إذا أثبّتنا عليكم التقرير الذي زعمتم به إمكان كذبه سبحانه وتعالى ، يمكن بالتقرير عينه من غير تفاوت أيضاً شريكه ، لأنّ الشريك لو كان محالاً . لم يصحّ أن يكون أحد شريكاً لأحد ، وإنّما يستحيل شريك الباري بواسطة أنّه مناف لكماله ، فكان ممتنعاً بالغير ، والامتناع بالغير لا ينافي الإمكان الذاتي !!

ويمكن موته والفناء بهذا التقرير بعينه فإن الموت لو كان محالاً لم يتمت أحد قطّ ، فاستحال موت الباري بواسطة أنّه ينافي الكمال ، فبقي الامتناع بالغير ، فكان موته وفناهه ممكناً بالذات ؛ فلم يكن هو واجب الوجود ؟ فلم يكن إلهاً ! بل كان ما اتّخذتموه من الوثن ، ألا لعنة الله على الظالمين .

هذا القدر يكفي جواباً عن هذه العبارة ، ولكن الفقير يقصد بعون القدير أن يبلغ هذا البحث إلى أعلى درجة من الكمال ، ويَهْتَك حجاباً عمّا قصده الكنكوهية والديوبندية المكذبون لله من الخديعة للمسلمين بعبارتين من «المسايرة» و(شرح «المواقف») بضربة حيدرية وصولة فاروقية .

الاستناد إلى هاتين العبارتين أضعف وأهون من الاستناد بعبارة السيالكوتي المارة ، ولكن المقصود المردود لمن يكذبون الله .. إنّما هو أن يغرسوا العوام ، ويرثوا من اليهود الذين شأنهم كما قال القرآن ﴿وَلَا تُبِسُّوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكُنُوا الْحَقَّ﴾ تركتهم على التمام : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَمَّوْا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ .

فأقول وبالله التوفيق: أيها المسلمون! السنة من العقائد هي التي ثبتت عن سيد المرسلين ﷺ والصحابة والتابعين والسلف الصالحين رضوا الله تعالى عليهم أجمعين، ولبيانها توضع المتون من كتب العقائد، وهذه العقائد كانت تتلقي من صدور وألسنة الأئمة في الزمن المشهود له بالخير، وكان المسلمون يؤمنون بها عن سلامة صدورهم . . لم يكن بهم علة من (كيف) و(لم) (لا نسلم)! وإذ شاعت المبتدعة وأخذ المكليون من أهل الضلال مخادعة لعوام المسلمين يعرضون أغاليط عقلية ونقلية تسويغاً للعقائد الباطلة، فمسّت الحاجة بعلماء أهل السنة إلى أن يردّوا عليهم باطل دلائلهم، وأن يقيموا الأدلة على عقائدهم الحقة، من ثمّة تمهد البناء لكلام المتأخرین، وإذ قد فتحت بوابة الاستدلال والبحث والمناقشة . . دعتهم الحاجة إلى أن ينقدوا دلائل أنفسهم، ويختبروا الجوابات التي أبدوها، والأذهان تختلف، والخطأ والإصابة في البحث والاستخراج للمرء قرينان، فلو أقام أحد على مذهبه دليلاً، أو خالفاً، أو أجاب عن اعتراض . . بحث فيه الآخر بأنّ هذا الدليل لمذهبنا ضعيف، ربّما يرده المخالف هكذا، أو أنّ هذا لا يكفي جواباً عن الاعتراض، فللمخالف أن يقول كذا، والأثر من هذا الرد والبحث إنّما يقتصر على الدليل والجواب، سواء أكان القصور في الدليل والجواب كما يزعم الباحث، أم أخطأ نظر الباحث نفسه؛ والدليل والجوابُ صحيحٌ وصوابٍ !!

على كلّ حال، لا يعني هذا - معاذ الله - أنّ أصل مذهبنا باطل ! وضلال المخالف حقّ، كلّ عاقل يعلم أنه لا يصحّ أن يبطل أصل المسألة عن فساد دليل أقامه أحد، أو جواب أجراه هو .

هذا الباحث لا يغيّر عقيدته، ولا يفارق مذهب أهل السنة معتقداً بطلانه، هذا أمر يشاهده ويعلمه؛ لا أهل السنة فقط! بل كلّ من يتتحل ملة أو مذهبًا على ها.

بقي هذا الردّ على وجه من الاعتدال ما دام العهد قريباً من زمن الخير، ولما وقع فنّ الكلام في يد المتكلّسين المتأخّرين.. زاد اللحن بالانتقاد في كلّ كلمة؟ بوجه وبغير وجه، وإنّما القصد منه الغلبة على الخصم بالردّ والإثبات والمنع والنقض، واختبار الأذهان والمباهة بقوّة الجدل، لا أن ينحرفوا عن المذهب ويُبُطّلوا الدين والعقائد. معاذ الله؛ حاشا الله! من هنا ظهر على كلّ ذي نصفة أنّ ما يحرّره هذا المتأخر من شارح ومحشٌ في البحث ويمضي، لا يكون معتقداً لنفسه فضلاً أن يكون معتقداً لجميع أهل السنة والجماعة، وإنّما تكون العقيدة ما بيته المتون المدوّنة في المسائل التقريرات لو وافقته حقّ، ولو خالفته.. فإنّما هي مباحثات وامتحان أذهان وجولة قلم، وهم أنفسهم يقرّون أنّه لا يتونّ فيها التقيد بقواعد أهل الحقّ ويكلّون الأمر إلى معرفة السامع، فإنّه يعلم عقيدة أهل الحقّ فيراعيها. في «المواقف»: أنت تعرف مذهب أهل الحقّ، وإنّما لا تتعرّض لأمثاله للاعتماد على معرفتك بها في مواضعها.

في «شرح المواقف»: فعليك برعاية قواعد أهل الحقّ في جميع المباحث؛ وإن لم تصرّ بها!

في «شرح المقاصد»: كثيراً ما تورد الآراء الباطلة للفلاسفة من غير تعرّض لبيان البطلان إلاّ فيما يحتاج إلى زيادة بيان.

وكذلك بعينه في (تعليق حسن جلبي على السيد)، فعقائدهم هي التي هي مصرّحة في المتون، وفي عدّة مواضع من كلامهم وإن قالوا ما قالوا في

المباحثة!!، لا سيّما الذين غلبت عليهم وصمة الفلسفة.. ضوعف لهم الكَلْف بـ (لِم) و(لا نسلّم) بحيث يتساوى دون هذا الھوّة والخندق والنهر والجلب، فيَمضون قائلين في المطارحات مقالاتٍ منها العياذ بالله.

في «شرح الفقه الأكابر»: قال سيدنا الإمام الشافعى: لقد اطّلعت من أهل الكلام على شيء ما ظنت مسلماً يقوله!!.

ھؤلاء قد علموا أنَّ البحث لا يحکم على المذهب وعقائدهنا معلومة، وما خالفها من كلام عند قولنا (لِم) و(لا نسلّم).. فالناظرون أنفسهم يفهمون، ونبه عدّة من الأكابر على هذا. ولكن ما علاج المضلّ المغوي؟ إنّما هو بالمرصاد لمثل هذه النوبة، العامي المسكين مطروح هننا، أو يهيم في وادي الحيرة، أنّى يعلم هو قاعدة أهل الحق في كلّ أمر حتّى يراعيها!! هذا هو الأمر الذي حطَّ الكثير من القدر، مثل هذا الكلام من المتأخّرين في عيون أئمّة الدين، حتّى إنَّ الإمام أبي يوسف رضي الله تعالى عنه قال: من طلب العلم بالكلام.. ترندق.

وقال الفقهاء الكرام: لا نصيب للمتكلّمين فيما أوصي به للعلماء من المال. وكتب الكلام ليست داخلة في كتب العلم.

في «الهنديّة»؛ عن «المحيط»: لا يدخل في هذه الوصية المتكلّمون. وفيه عن الإمام أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى: كتب الكلام ليست كتب العلم.

وفي «منَح الروض الأزهري»؛ عن «الفتاوى الظهيرية»: أوصى لعلماء بلده؟ لا يدخل المتكلّمون، ولو أوصى إنسان أن (يوقف من كتبه كتبُ العلم) فأفتى السلف أنَّه يباع ما فيه من كتب الكلام.

وفي «الطريقة المحمدية» نقلًا عن الإمام أبي الليث السمرقندى - وقد أحاله على «التاتارخانية» - من اشتغل بالكلام مُحيي اسمه على العلماء . في «الحديقة الندية» : فلا يقال له (عالماً) .

ونظائره كثيرة وافرة في نظر الفقير ، وهكذا نظائر عن هذه الكتب الثلاثة ، فإن المكذبين لله بعدما تجاوزوا عن القرآن العظيم والنصوص الصريحة من المتنون في العقائد والإجماع القاطع من أئمّة السلف والخلف رأساً تمسّكوا بأذيال التقريرات المختبرعة في الأبحاث الزائدة ؛ يعني «المسايرة» و«شرح المواقف» ، العبارات منها رأس مال الديوبندية ، والثالثة هذه العبارة من «حاشية السيالكتوي» التي مرّت في السؤال ، وبعدها تبقى أيدي المكذبين صفرأً بالكلية ، ويتراءى عليهم المنظر من ﴿وَلَلْيَوْمَ إِنَّ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ بعد ما تكون وسوسه إبليس مردودةً مطرودة . وبالله التوفيق .

النظير الأول : اسمعوا من الملا عبد الحكم السيالكتوي ، نُقل عن «حاشية الخيالي» أنه أُدعى فيها أنّ تعلق علم الباري عزّ وجلّ بالأمور غير المتناهية تفصيلاً ممنوع ، والملا نقل هذا المقال الخبالي من الخيالي وسجله : حيث قال قوله (فتأنّم!) ! ونقل عنه وجه التأنّم أنّ علمه تعالى الشامل إنّما يشتمل ما لا يمتنع وجوده ، وإمكان تعلق العلم بالمراتب غير المتناهية مفصّلة ممنوع . انتهى .

فإن قيل : فيلزم الجهل على الله؟ .

قلت : الجهل عدم العلم بما يصحّ تعلق العلم به ، كما أنّ العجز عدم تعلق القدرة بما يصحّ أن تتعلق به . فتأمل . اهـ .

قال الخيالي : ممنوع . ومضى ، لكنّه لو نظر أنّ هذه الوسوسه الباطلة

التي ألقاها العدو المبين أعادنا الله تعالى من شره المهين؛ ماذا في قعرها من آفات قاهرة.. لم يسوغ أن يلوّث يراعه وكتابه بها.

فأقول أولاً: ليخبر هذا الملاً وذلك الملاً.. على أيّ قدر من سلسلة الأعداد توقف العلم الإلهي.. حتى لم يكن العدد المتقدم عليه معلوماً لله؟! وكم يوماً من سلسلة أيام الآخرة معلوم لله.. ووراء ذلك مجهول؟! وماذا من مقدار نعيم الجنان وعذاب النيران في العلم الإلهي، ولا خبر عنده بالزائد!!

أيصحّ أن يقول مثلَ هذا العاقلُ المسلم متعمداً؟! حاشا وكلاً! انظروا! أيّ تصديق صريح لقول الإمام الشافعي (ما ظنت مسلماً يقوله!!).

أجل هو قال (اطلعت على شيء) وقد اطلعنا على أشياء، إذ فسد الزمان، وإلى الله المشتكى وعليه التكلال.

ثانياً: وما وضعتم من حدّ فأخبروا عن الفارق ثمّة حتى يحدّه! وما هو الوجه في علمه بهذا المقدار دون ما بعده؟! لو كان المعلوم الخارجي يتطلب للعلم؛ لم يتحقق العلم بالغد الآتي؛ فضلاً عن الآخرة!، بل يلزم الجهل المطلق في الأزل بما وراءه جملة! عيادةً بالله، فكيف يتاتيخلق، وإذا لم يجب الوجود.. للمعلوم؛ فالمعدوم والمعدوم سواء كله، والتوقف على حدّ خاصٍ ترجيح بلا مرّجح، بخلاف علوم عالم حيث المرجح ثم الإرادة الإلهية، نال من أعطي ما أعطي، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾.

ثالثاً: أيّاً تحدّ من حدّ فمعلوم يقيناً أن الأيام والإيام والإنعام تتعدّاه، فإنّها لا تقف عند حدّ، الآن يتاتي العلم به الله أم لا؟ إن لا.. فالجهل موجود، وما اعتذر به زاهق ومردود، فإنه الآن للعباد معلوم ومشهود، مع

هذا فمن الموجد؟ هو الخبير الشهيد، فما يعني عدم علمه؟ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَيِّرُ﴾.

وإن نعم، فقد زعمتم على ذلك أنه لم يكن عنده تعالى علم بها من قبل، فكان علمه - معاذ الله - حادثاً متجدداً، هل هذا معتقد أهل السنة والجماعة، قال ربنا عز وجل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

العقيدة ما كتبها الخيالي نفسه في «حاشية شرح العقائد الجلالي»: المعلومات في أنفسها غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات.

وفي الشرح نفسه: اعلم أن المتكلمين ينفون الوجود الذهني، ويثبتون علم الله تعالى بالحوادث غير المتناهية.

بل في نفس «حاشية السيالكوتي على الخيالي»: هذه العلاقات قديمة غير متناهية بالفصل؛ ضرورة عدم تناهي متعلقاتها؛ أعني: جميع ما يمكن أن يعلم من الأمور الكلية والجزئية الأزلية والمتعددة لشموله الممكن والممتنع والواجب.

العقدية ما قال في «المقاديد» وشرحه: علمه تعالى لا ينتهي، ومحيط بما لا ينتهي كالاعداد والأشكال، ونعم الجنان وشامل لجميع الموجودات والمعدومات الممكنة والممتنعة، وجميع الكليات والجزئيات سمعاً وعقلاً.

العقيدة ما بيته في «المواقف» وشرحه: علمه تعالى يعم المفهومات كلها الممكنة والواجدة والممتنعة، والمخالف في هذا الفصل فرق: الأولى: من قال لا يعلم نفسه... (إلى أن قال) الرابعة: من قال لا يعقل غير المتناهي.

العقيدة ما قال في «الحقيقة الندية»: المعلومات موجودة أو معدومة، محالة أو ممكّنة، قديمة أو حادثة، متناهية أو غير متناهية، جزئية أو كليّة.

وبالجملة جميع ما يمكن أن يتعلّق به العلم فهو معلوم لله تعالى.

العقيدة ما حرّره الفقير إلى ربّه القدير في «الدولة المكيّة» وزينها علماء الحرمين الطيّبين بالتصديقات الجليلة:

إنَّ رَبَّنَا تَبَارُكَ وَتَعَالَى يَعْلَمُ ذَاتَهُ الْكَرِيمَةَ وَصَفَاتَهُ غَيْرَ الْمَتَنَاهِيَّةِ، وَالْحَوَادِثُ الَّتِي وَجَدَتْ، وَالَّتِي تَوَجَّدُ غَيْرَ مَتَنَاهِيَّةً إِلَى أَبْدِ الْأَبْدِ، وَالْمُمْكِنَاتُ الَّتِي لَمْ تَوَجَّدْ وَلَنْ تَوَجَّدْ، بَلْ وَالْمُحَالَاتُ بِأَسْرِهَا، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِّنَ الْمَفَاهِيمِ خَارِجًا عَنْ عِلْمِهِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى يَعْلَمُهَا جَمِيعًا تَفْصِيلًا تَامًا أَزْلًا أَبْدًا، وَذَاتَهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى غَيْرَ مَتَنَاهِيَّةَ، وَصَفَاتَهُ غَيْرَ مَتَنَاهِيَّاتَ، وَكُلَّ صَفَةٍ مِّنْهَا غَيْرَ مَتَنَاهِيَّةَ، وَسَلاسلُ الْأَعْدَادِ غَيْرَ مَتَنَاهِيَّةَ، وَكَذَا أَيَّامُ الْأَبْدِ وَسَاعَاتُهُ وَآنَّاتُهُ، وَكُلَّ نَعِيمٍ مِّنْ نَعْمَ الْجَنَّةِ، وَكُلَّ عَذَابٍ مِّنْ عَقَوبَاتِ جَهَنَّمَ، وَأَنْفَاسُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَلِمَحَاتِهِمْ وَحْرَكَاتِهِمْ وَغَيْرُ ذَلِكِ؛ كُلُّهَا غَيْرَ مَتَنَاهِ، وَالْكُلُّ مَعْلُومٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَزْلًا وَأَبْدًا بِإِحْاطَةٍ تَامَّةٍ تَفْصِيلِيَّةً.. فِي عِلْمِهِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى سَلاسلُ غَيْرِ الْمَتَنَاهِيَّاتِ بِمَرَّاتٍ غَيْرِ مَتَنَاهِيَّةَ، بَلْ لَهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى فِي كُلِّ ذَرَّةٍ عِلْمٌ لَا تَتَنَاهِي، لَأَنَّ لِكُلِّ ذَرَّةٍ مَعَ كُلِّ ذَرَّةٍ.. كَانَتْ أَوْ تَكُونُ! أَوْ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ نَسْبَةً بِالْقَرْبِ وَالْبَعْدِ وَالْجَهَةِ مُخْتَلِفَةً فِي الْأَزْمَنَةِ بِاِختِلَافِ الْأَمْكَنَةِ الْوَاقِعَةِ وَالْمُمْكَنَةِ؛ مِنْ أَوْلَ يَوْمٍ إِلَى مَا لَا آخِرَ لَهُ، وَالْكُلُّ مَعْلُومٌ لَهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْفَعْلِ، فَعَلِمَهُ عَزْ جَلَالُهُ غَيْرَ مَتَنَاهِ فِي غَيْرِ مَتَنَاهِ؛ كَأَنَّهُ مَكْعَبٌ غَيْرَ الْمَتَنَاهِي عَلَى اِصْطَلَاحِ الْحَسَابِ.

وَهَذَا جَمِيعًا وَاضْχَعْ عِنْدَ مَنْ لَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ.

العقيدة ما نقله الفقير في تعليقات «الدولة المكيّة» المسماة بـ

«الفيوضات الملكية» حيث كتبت على قولي (بل له سبحانه في كل ذرة علوم لا تنتهي) ما نصّه:

الحمد لله هذا الذي كتبته من عندي إيماناً بربِّي، ثم رأيت التصريح به في «التفسير الكبير» إذ يقول تحت كريمة ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ﴾.

سمعت الشيخ الإمام الوالد عمر ضياء الدين رحمه الله تعالى قال: سمعت الشيخ أبي القاسم الأنباري يقول: سمعت إمام الحرمين يقول: معلومات الله تعالى غير متناهية، ومعلوماته في كل واحد من تلك المعلومات أيضاً غير متناهية، وذلك لأنّ الجوهر الفرد يمكن وقوعه في أحياز لا نهاية لها على البدل، ويمكن اتصافه بصفاتٍ لا نهاية لها على البدل... الخ.

النظير الثاني: كتب في «المسايرة» نفس العقيدة لأهل السنة والجماعة أنه لا خالق لشيء أصلاً سوى الله، والأفعال الاختيارية من العباد بتمامها مخلوقة له، وإنما العبد كاسب، وبين ذلك بالدلائل العقلية والنقلية: حيث قال:

الأصل الأول: العلم بأنه تعالى لا خالق سواه، فهو سبحانه الخالق لكل حدث جوهر أو عرض، كحركة كل شرة وكل قدرة وفعل اضطراري؛ كحركة المرتعش والنبض، أو اختياري؛ كفعال الحيوانات المقصود لهم.

وأصله من النقل قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ومن العقل: أن قدرته تعالى صالحة للكل لا قصور لها عن شيء منه، فوجب إضافتها إليها بالخلق. اهـ مختصراً.

ثم إذا حرر حسب عادة المتأخررين من أهل الكلام أمراً لو سلم فإنه

خوض في ذلك البحر العميق من مسألة القدر الذي نُهِيَ عن الخوض فيه
النبي ﷺ الصديق الأكبر والفاروق الأعظم رضي الله تعالى عنهما، ثم
خرجت النتيجة التي كانت خارجة، فوّقعت اليد على الصدف مكان الدرّ،
ومع ذلك فهو أمر لا يسمن ولا يغني من جوع !

وذلك البحث منه أن يزعم خصوص العزم عن النصوص وابتدأه بما
نصّه :

للقائل أن يقول - وقال بصدق تقرير للشبهات التي تأثر بها المعتزلة -:
فلنفي الجبر المحسن وتصحيح التكليف وجوب التخصيص، وهو لا يتوقف
على نسبة جميع أفعال العباد إليهم بالإيجاد (أي: كما فعلت المعتزلة)،
بل يكفي أن يقال: جميع ما يتوقف عليه أفعال الجوارح من الحركات،
وكذا الترولك التي هي أفعال النفس . . من الميل والداعية والاختيار بخلق الله
الله تعالى، لا تأثير لقدرة العبد فيه، وإنما محل قدرته عزّ مُه عقيب خلق الله
تعالى هذه الأمور في باطنها عزماً مصمماً بلا تردد، وتوجهه توجّهاً صادقاً
للفعل طالباً إياه، فإذا أوجد العبد ذلك العزم . . خلق الله له الفعل، فيكون
منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زنا
ونحوه . . (إلى أن قال) وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر
الواحد - أعني: العزم المصمم - وما سواه مما لا يُحصى من الأفعال
الجزئية، والتروك كلّها مخلوقة لله تعالى متأثرة عن قدرته ابتداء بلا واسطة
القدرة الحادثة المتأثرة عن قدرته تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم.
(ملخصاً) ^(١).

(١) وجدنا هذه العبارة التي عربناه من النسخة المطبوعة غير مرتبطة، وعانيها بعض العسر في
الترجمة، وحاولنا جهدنا للتعرّيف وقصدنا تقريب النص إلى الأفهام ما استطعنا.

لا يغترّ غافل بتقرير «المسايرة» فيزعم أنّ هذا مذهب الحنفية، حاشاه من ذلك!! بل مذهبهم ما صرّح به إمامهم إمام أئمّة الأنام سيدنا الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر» والوصايا الشريفة: أنّ أفعال العباد جميعها مخلوقة لله تماماً بلا تخصيص وبلا استثناء.

لفظ «المسايرة» نفسه يشعره بأنّ هذا بحث مخترع، وليس بالمذهب المنقول، بل ليس في الواقع معتقداً لصاحب «المسايرة»، البحث لا يكون عقيدة، والعقيدة لا يخبر عنها بأن يقال (ل القائل أن يقول)!! وعقيده هو ما بيته من أصل المسألة هنا، وأدرجه آخر الكتاب في فهرسة عقائد أهل السنة والجماعة.

هذه العبارات تنقل عمّا قليل وقصدي أن أفيد أنّ هذا البحث غير موجّه لا طائل تحته، وما ذكر من الحاجة إلى هذا البحث يوجد الجواب الشافي الكافي عنه في رسالة الفقير «ثلج الصدر لإيمان القدر» التي طبعت في مجلة «تحفة حنفية»، ويتبّع كون هذا البحث غير مفيد ولا مثير بالحاشية التي كتبها على هامش «المسايرة» وهي كما يلي :

قوله : فإذا أوجد العبد ذلك العزم . أقول : معاذ الله أن يقول بأنّ العبد يخلق شيئاً واحداً ولا عشر عشير معشار شيء ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ ، ﴿أَفَنَّ يَخْلُقُ كَمَنَ لَا يَخْلُقُ﴾ ، ﴿مَا كَانَ لَهُمْ حِيَةٌ﴾ ، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ ، وكون هذا قليلاً بالنسبة إلى مقدورات الله تعالى لا يجدي نفعاً، فإنه كثير يشير في نفسه جداً، فإنّ الإنسان لا يحسى ماله من العزمات في يوم واحد، فكيف في عمره؟ فكيف عزائم الأولين والآخرين من الإنس والجنّ والملك وغيرهم؟! فتخرج هذه الكثرة التي تفني دون عد بعضها الأعمار عن مخلوقات العزيز الغفار بلا واسطة، وتتدخل في

مخلوقات العبيد، فيكون جواب ﴿هَلْ مِنْ خَلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ بالإيجاب !! والعياذ بالله . أي : بل . هناك ألف مؤلفة خالقون غير الله ولم تثبت المعتزلة أكثر من هذا ، إذ شنعوا عليهم أئمتنا من مشايخ ما وراء النهر وغيرهم رحمهم الله تعالى قائلين : إنّهم أقبح من المجرم حيث إنّ المجرم لم يقولوا إلا بخالقين اثنين ، فما أثبتوا إلا شريكاً واحداً ، والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى ، وذلك لأنّها إنّما قالت بخلق العبد فعله الاختياري ، وكل فعل اختياري لا بدّ له من عزم ، فعدد العزمات والأفعال سواء ، بل ربّما تكون العزمات أكثر ، إذ قد يعزم العبد على فعل ثم يُصرف عنه ، فلا يقع . قال سيدنا عليٌّ كرم الله تعالى وجهه : عرفت ربّي بفسخ العزم . فإن كانت العزمات يشملها اسم واحد ؛ وهو العزم .. فكذلك الأفعال يتنظمها اسم واحد وهو الفعل ، فلا طائل تحت ما قدّم الشارح ؟

ويأتي آنفًا للمصنف أنه يكفا إسناد جزءاً واحداً إلى العبد وهو العزم ، بل لو فرضنا أنه واحد بالشخص .. فالله تعالى متعال عن أن يشاركه أحد في خلق شيء ولو جزئياً واحداً .

أما اعتذار المصنف بأنّ البراهين ؛ أي : الآيات الناصحة باختصاص الخلق به تعالى عمومات تحتمل التخصيص ، وقد أوجبه العقل إذ إرادة العموم فيها تستلزم الجبر المضط� المستلزم لضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي وتعلق القدرة بلا تأثير - أي : كما تقوله الأشاعرة - لا يدفعه ، لأنّ موجب الجبر ليس سوى أن لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد فعل . اهـ ملخصاً ، فاعتراضه القاري في «منع الروض» بأنّ ذلك العزم المضطض داخل تحت الحكم المعجم . اهـ .

أقول : هذا من أعجب ما تسمع من الردّ ، فابن الهمام متى أنكر دخوله

تحت العام ولو أنكره؟ فما كان يحوجه إلى التخصيص، بل النظر فيه بما ستسمع بتوفيق الله تعالى.

فأقول: أولاًَ بل الآيات عمومات لا تحتمل التخصيص؛ لإجماع أئمّة السنّة على إجرائها على ستّها، وأنّ الخلق مختصٌ بالله تعالى لا حظّ فيه للعبد، فماذا ينفع كون اللفظ في ذاته محتملاً للخصوص مع الإجماع على أن لا خصوص، ومن كان في ريب مما قلنا.. فليأتنا بنقل من الصحابة والتابعين، أو من بعدهم من أئمّة المتقّدمين قبل حدوث هؤلاء المتأخّرين: يكون فيه أنّ للعبد أيضاً قسطاً من الخلق والإيجاد؛ ولن يأتي به حتّى بوّب القارطان، ويمكن التكّلف بإجراع ما للقاري إلى هذا - أي: الإجماع - قائم على عدم التخصيص، فذلك العزم أيضاً غير مخرج من الحكم.

ثانياً: لا حاجة بنا إلى تخصيص النصوص وإثبات منصب إفاضة الوجود لمن لا وجود له في حدّ ذاته، بل تندفع الحاجة على وزان ما تزعمون اندفاعها ههنا بإثبات تأثير القدرة الحادثة في شيء؛ دون الوجود! كما هو مذهب الإمام أبي بكر الباقلانى: أنّ للإنسان قدرةً مؤثرةً لكن لا في الوجود بل في حال زائدة على الوجود! وقد ارتضاه جمع من المحققين ذاهبين إلى أنّ تأثيرها في القصد، والقصد حال.. لا موجود؛ ولا معذوم!! أي: هو من الأمور الاعتبارية التي وجودها بمناشيها، والخلاف في الحال لفظيّ؛ كما في «الفصول البدائع» وغيرها، فليس إفاضتها خلقاً، فإنه إفاضة الوجود بل هو إحداث، والإحداث أهونُ من الخلق؛ كما في «المسلم» و«فواتح»، وعليه تدور كلمات الإمام المحقق صدر الشريعة في «التوسيع»، والعلامة الشمس الفناري في «الفصول البدائع»، وتبعه

العلامة قاسم تلميذ المحقق ابن الهمام في تعليقاته على «المسايرة» وغيرهم رحمة الله تعالى، وهم مع تنوع منازعاتهم يرجعون إلى ذلك الحرف الواحد، ولم أر أحداً منهم يرضى بتخصيص العمومات، اللهم إلا ما حكى عن الإمام أبي المعالي .. على الاضطراب فيه! فتارة يثبته، وتارة ينفيه؛ كما في «الاليواقية» عن الشيخ أبي طاهر القزويني، بل الكلام في ثبوته عنه كما سأليتني، والمنقول عن الحنفية في كتب المتأخرین هو هذا القدر - أعني: أن للقدرة الحادثة أثراً في القصد - أمّا أنه خلق وإيجاد، أو النصوص مخصوصة! فكلاً لا يوجد هذا إلا للمحقق، وقد قال الإمام صدر الشريعة في «التوضیح» بعد ما استفرغ وسعه في «التوضیح» و«التنقیح».

فالحاصل: أن مشايخنا رحمة الله تعالى ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتکوین، فلا خالق ولا مکون إلا الله تعالى، لكن يقولون: «إن للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي لم يكن، بل إنما يختلف بقدرتة النسب والإضافات فقط؛ كتعین أحد المتساوین وترجحیه». اهـ.

فهذا نصٌ صريحٌ في أن مذهب الحنفية على خلاف ما بحث المحقق، ولو لا انسحب الكلام على منوال الالتزام.. لقلت: إنّه أبداه تقضيًّا على القدرية للثمام؛ بأنّه لو سلّم أن الحاجة إلى تصحيح التكليف والجزاء تؤدي إلى ذلك، ولا بدّ فهي تندفع بشيء واحد؛ وهو القصد، فلم قلتم في جميع الأفعال بخالقية العبد.

ولعمري هذا قاطع لهم لا يمكنهم الخروج عنه. هذا؛ وقال الإمام محمد السنوسي رحمة الله تعالى في (شرح «أم البراهين» مقدّمته في التوحيد).

وبالجملة فليعلم أن الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لأثر ما، بل

جميعها مخلوق لمولانا جلّ وعزّ؛ ومفتقر إليه أشدّ الافتقار.. ابتداءً ودواماً بلا واسطة.

فبهذا شهد البرهان العقلي، ودلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع، ولا تضغّ بأذنيك لما ينقله بعض من أولئك بنقل الغثّ والسمين عن مذهب بعض أهل السنة مما يخالف ما ذكرناه لك.. فشُدّ يدك على ما ذكرناه، فهو الحقّ الذي لا شكّ فيه، ولا يصحّ غيره، واقطع تشرُّفك إلى سماع الباطل.. تعيش سعيداً وتمت إن شاء الله تعالى طيباً رشيداً. والله المستعان. اهـ.

قال محشّيه الفاضل محمد الدسوقي : أشار بهذا إلى ثلاثة أقوال نقلت عن أهل السنة ١- قول القاضي بتأثير قدرة العبد في حال الفعل ، و٢- قول الأستاذ الإسفرايني ، تؤثر في اعتبار ، لأنّ الأستاذ يقول بالأحوال ، و٣- قول إمام الحرمين في ذات الفعل على وفق مشيئة ربّ .

وهذه الأقوال غير صحيحة لمخالفتها لإجماع السلف الصالح.

فإن قلت : كيف يصحّ من هؤلاء الأئمّة مخالفة الإجماع؟

قلت : قال في (شرح الكبرى) : لا يصحّ نسبتها لهم ، بل هي مكذوبة عنهم ، ولئن صحّت .. فإنّما قالوه في مناظرة مع المعتزلة جرّ إليها الجدل اهـ. ملخصاً.

أقول : أمّا مخالفة ما نقل عن أبي المعالي للإجماع ظاهر ، وقد صحّ خلافه كما ستسمع.

أمّا قول إمام أهل السنة الباقلاني والأستاذ الإمام أبي إسحاق على ما نقل ههنا .. فليس فيه رائحة خلاف ما استقرّ عليه الإجماع والاتفاق ، لما

علمت أنه ليس في شيء من الإيجاد والتكتوين على الإطلاق.

وقال العلامة في (شرح «المقاصد»): المشهور فيما بين القوم والمذكور في كتبهم أن مذهب إمام الحرمين أن فعل العبد واقع بقدرته وإرادته كما هو رأي الحكماء، وهذا خلاف ما صرّح به الإمام فيما وقع إلينا من كتبه.

قال في «الإرشاد»: اتفق أئمّة السلف قبل ظهور البدع والأهواء على أن الخالق هو الله، ولا خالق سواه أن الحوادث كلّها حدثت بقدرة الله تعالى . . من غير فرق بين ما يتعلّق قدرة العباد به وبين ما يتعلّق فإنّ تعلّق الصفة بشيء لا يستلزم تأثيرها فيه؛ كالعلم المعلوم والإرادة بفعل الغير^(١).

(١) أقول: إرادة فعل الغير وإن لم تكن من الإرادة المبحوث عنها؛ أعني: صفة من شأنها تخصيص أحد المقدورين كما لا يخفى، بل بمعنى المحبة والهوى، لكنه يريد الاستياضاح بصفات أخرى. ألا ترى أنه ذكر العلم، ثم التقيد بفعل الغير ليكون أوضح وأظهر، وإلا فإرادة فعل نفسه أيضاً غير مؤثرة في الفعل، إنما شأنها التخصيص والتأثير شأن القدرة؛ كما نصّ عليه في «المسايرة» غير أنه يتّجه لهم الجوابُ بأن الكلام في القدرة؛ وليس من شأنها إلا التأثير عند تعلق الإرادة. أمّا العلم والإرادة . . فبمعزل عن التأثير، وكأنه لهذا عدل عنه الإمام حجّة الإسلام في «قواعد العقائد» فاستند بنفس القدرة، إذ يقول: وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور أن يكون بالاختراع فقط، إذ قدرة الله تعالى في الأزل قد كانت متعلقة بالعالم، ولم يكن الاختراع حاصلاً بها وهي عند الاختراع متعلقة به نوعاً آخر من التعلق فيه، فبطل أن القدرة تختصّ بإيجاد المقدّر. اهـ.

وأنت تعلم أن القدرة إنما تؤثّر على وفق الإرادة، وإنما تعلقت الإرادة في الأزل أن توجد الكائنات في أوقاتها المخصوصة فيما لا يزال، فلا نسلم أن القدرة تعلقت مع العراء عن الاختراع، بل أثّرت واحتبرت على وفق الإرادة. أمّا هنّا فتعلّق بلا تأثير أصلاً. فلم تكن إلا اسمًا بلا مسمى ولفظًا بلا معنى، وهو محصل ما ناقشه به في «المسايرة».

أقول: ولا أرى هذه العقدة تنفك إلا بأحد الأمرين: الأول: ليست القدرة ما تؤثّر حتماً ولا مع الإرادة. ولا مجيد عنه للمعتزلة أيضاً، ألا ترى أن الكفرة بذلوا جهدهم في إيهاد النبي صلى =

فالقدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً، واتفقت المعتزلة ومن تابعهم من أهل الزيغ.. على أن العباد مجدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرتهم، ثم المتقدمون منهم كانوا يمنعون من تسمية العبد خالقاً لقرب عهدهم بإجماع السلف على أنه (لا خالق إلا الله تعالى) واجتراً المتأخرُون

الله تعالى عليه وسلم ﴿وَهُمْ أَيْمَانُنَا لَوْلَا﴾، ﴿وَرَدَ اللَّهُ أَذْنِينَ كَفَرُوا بِعِظِّتِهِمْ﴾. فإنما القدرة صفة من شأنها التأثير وتؤثر مع الإرادة.. لولا مانع.

وقد قال في «المسامرة شرح المسایرة»: اعلم أن الأشعرية لا ينفون عن القدرة الحادثة إلا التأثير بالفعل؛ لا بالقوّة، لأن القدرة الحادثة عندهم صفةٌ شأنها التأثير والإيجاد، ولكن تختلفُ أثراها في أفعال العباد لمانع.. هو تعلق قدرة الله تعالى بإيجادها، كما حَقَّ في (شرح المقاصد) وغيره. اهـ.

قلت: وصرّح به الامدي، ثم رأيت في (شرح المقاصد) من بحث القدرة الحادثة من مقصد الأعراض نسبة له، ولم يأت بتحقيق يزيد على ما مرّ.

أقول: فيه حزازة، والقلب لا يطمئن به، ولا يسكن إليه، وإنما! لكن كل حيوان؛ ولو أحسن ما يكون واضعه قادرًا على الخلق والإيجاد، وإن لم يتتفق له ذلك لعرض مانع وهو سبقة الخلق الإلهي، وماذا تفعل الأشاعرة الأقدمون حينئذ بدلilikهم أن لو قدر العبد على فعله.. لقدر على خلق الأجسام والجواهر، إذ لا مصحح سوى الحدوث والإمكان، وهذا مشتركان! أفتراهم فائلين: أن كل إنسان وحيوان حتى الخناز والديدان يقدر على خلق السماوات والأرض، وإن لم يقع لهم سبقة خلق الله تعالى، وقد نصّ الأشعرية أن ليس للعبد من الفعل إلا محلية. فتدبر وأنصف.

والثاني: أن الحادثة تحدث ولا تخلق، وكفى به تأثيراً، وهذا هو الذي حمل الحنفية والقاضي والأستاذ وجمعًا من المحققين على القول بأن للحادثة تأثيراً فيما دون الوجود.

والحق أن العقل لا يستقل بإدراك تلك الحقائق، فنؤمن بما أتى به القرآن، وشهدت به الضرورة، وأدى إليه البرهان: أن الفرق بين الإنسان والحجر وبين حرکتي البطش والارتفاع والصعود والهبوط والوثبة والسقوط بدبيهي، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن لا خالق لشيء إلا العلي الأعلى، وأن لا مشيئة للإنسان إلا بمشيئة الله تعالى، ولا نزيد على هذا ولا نقتسم بحراً لا نقدر على سباته. والله الهادي (١٢ منه رضي الله تعالى عنه).

فسّموا العبد خالقاً على الحقيقة! هذا كلامه .

ثم أورد أدلة الأصحاب، وأجاب عن شبه المعتزلة وبالغ في الرد عليهم وعلى الجبرية، وأثبتت للعبد كسباً وقدرة مقارنة للفعل غير مؤثر فيه . اهـ .

فهذا أصرح نصّ على أنّ معتقده رحمه الله تعالى هو أهل السنة . .
سواء بسواء ، فلم يبق أحد تسايرة «المسايرة» .

أقول : ولكن العجب كلّ العجب من العلامة بحر العلوم لكنوي عفا الله تعالى عنا وعنه جنح في «الفوائح» إلى ما في «المسايرة» مع تصريحه فيها قبله بأسطر بما نصّه : (وما فهموا) أي : المعتزلة ، بل هؤلاء الجهلة أيضاً (أنّ الإمكان ليس من شأنه إفاضة الوجود) ، فإنّ من هو في نفسه باطل الذات يحتاج في الواقعية إلى الغير ، وكلّ^(١) على مولاه كيف يقدر على إيجاد الأفعال . . من غير اختلال بالنظام الأ وجود ، وهذا ظاهر لمن له أقلّ حدس من أصحاب العناية الإلهية ، لكن ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ .

(وعند أهل الحق) أصحاب العناية الذين هم أهل السنة الباذلون أنفسهم في سبيل الله بالجهاد الأكبر (له قدرة كاسبة) فقط لا خالقة . . .
الخ. فكيف رضي مع هذا بأن جعل الممكן الباطل بالذات خالقاً لعزائمه ؛ مع أنّ قول التأثير في أمر اعتبار كان بمرأى عينيه ، وقد كان بيته هو بنفسه على وجه كافٍ ولم يتعقبه ! ! فإن كان خالقاً مختاراً ولا بدّ . .

(١) استعمله بمعنى المحتاج وإنما هو بمعنى التقليل ، والله متعال أن يكون أحد كلاماً عليه .

(٢) منه رضي الله تعالى عنه .

فكان اختيار ما عليه جمع من المحققين؛ وليس فيه مخالفة نصٌّ ولا إجماع وهو أولى وأحرى، ولكنَّ الله يفعل ما يريد.

هذا؛ وتلميذ المحقق العلامَةُ الكمالُ ابنُ أبي شريف وإن سايرُ هنَّا شيخه رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . . لكنَّه أشار بعده إلى أنَّ هذا خلافٌ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ؛ حيث قال في «المسامرة» عند قول المصنف (قدَّمنَا أنَّ للمكْلَف اختياراً أو عزماً يصمِّمُ) ما نصَّهُ: (اختياراً) . . على ما عليه أهلُ السُّنَّةِ، (أو عزماً) . . على ما اختاره المصنف. اهـ وتلميذه الآخر العلامَةُ الزينُ بنُ قطْلوبغا في (تعليقه على «المسايِّرة») لم يرض به من أولِ الأمرِ، وقال للطريق الذي سلكه المصنف: إنَّ المرضى عنده الرفع للجبر فلم يندفع به: سأبَّهُ عليه، ثمَّ أورد طريقاً اختارة العلامَةُ الفناري في «الفصول»، وأقرَّه، ومحصله هو التأثير في الاعتباريِّ، ولو لا غرابة المقام لأوردته مع ما يريد عليه.

أقول: وبما ذكرنا ظهر أنَّ الفرقَ بين ما سايره في «المسايِّرة» وما قضى به القاضي . . كالفرق بين الغرب والشرق، فما قال في «المسامرة»: إنَّ حاصلَ كلامِ المصنف رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تعوييلُ على مذهبِ القاضي الباقياني . . الخ، وتبعه على القاري في «منح الروض الأزهر»؛ فقال: ما اختاره هو قول الباقياني من أئمَّةِ أهلِ السُّنَّةِ . . الخ، فهماً لا وجه له. نعم إنَّما وافقه في لفظِه؛ وهو أنَّه يكون منسوباً إليه تعالى من حيث هو حركة، وإلى العبد من حيث هو زناً ونحوه.

وقال القاضي: قدرةُ الله تعالى تتعلقُ بأصلِ الفعلِ، وقدرةُ العبدِ بوصفِه . . من كونه طاعة أو معصية، فمتتعلق تأثيرُ القدرتين مختلفٌ كما في لطم اليتيم تأدِيباً وإيذاء، فإنَّ ذاتَ اللطمِ واقعةٌ بقدرةِ الله تعالى وتأثيرِه،

وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره؛ لتعلق ذلك بعزمه المضطّم. اهـ. فإنما الاشتراك في نسبة صفة الفعل إلى تأثير قدرة العبد، وأين ما أدعى المحقق من خلقه عزمه.

أقول: ما ذكر من أن الصفة أثر قدرة العبد حق بلا مería، لكن لا على الوجه الذي قرر المصنف، بل الأمر أن المولى تعالى أجرى سنته بأن العبد إذا أراد فعلاً يخلقه الله تعالى فيه.. فالإرادة بخلق الله تعالى والفعل بخلق الله تعالى، وليس للعبد من الخلق شيء، لكن كون الفعل إرادياً يتوقف على إرادة العبد توقفاً عقلياً قطعياً، إذ لو خلق الله فيه الفعل من دون أن يخلق فيه إرادة له.. لكان كحركة الحَجَر بالتحريك، فلم يكن إرادياً، والفعل لا يكون طاعة ولا معصية إلا إذا كان إرادياً! فهذه الصفة للفعل لا تحصل إلا بإرادتنا؛ أي: لكونه مصحوباً لإرادة خلقها الله تعالى فينا، ولو لا ذلك.. لم يكن طاعة ولا معصية قطعاً.

ثم إنني رأيت المحقق ذكر في «التحرير»: أمّا الحنفية.. فالكسب صرف القدرة المخلوقة إلى القصد المضطّم، فأثرها في القصد ويخلق سبحانه الفعل عنده بالعادة، فإن كان القصد حالاً غير موجود، ولا معذوم.. فليس بخلق، وعليه جمع من المحققين، وعلى نفيه فكذلك (أي: ليس الكسب بخلق أيضاً) على ما قيل (أي: قول صدر الشريعة) الخلق يقع به المقدور لا محل في القدرة، ويصبح انفراد القادر بإيجاد المقدور، والكسب يقع به في محلها، ولا يصبح انفراده بإيجاده، ولو بطلت هذه التفرقة (بين الخلق والكسب) على تعذرها (أي: بطلانها).. وجوب تخصيص القصد المضطّم من عموم الخلق بالعقل. اهـ باختصار مزيداً ما بين الهلالين من شرحه «التقرير» و«التحبير» لتلميذه المحقق ابن

أمير الحاج رحمهما الله تعالى .

فقد أبان البوُّنُّ البَيْنَ بينَ ما بحثه في «المسايرة» وبين ما ذهب إليه الإمام القاضي، وظهرت بحمد الله تعالى منه علىٰ فائدة نفيسة؛ وهو أنّي كنت كتبت علىٰ «المسايرة» قبل هذا بنحو أربع سنين ما نصّه: نرجو أنّ المصنّف رحمة الله تعالى رجع عنه، إذ لم يذكره فيه! فكذلك ما يعتقد إلا ما عليه أهل السنة كما سيأتي، ونرجو أنّ المولى سبحانه وتعالى جعل هذه الزلة الواحدة؛ وإن عظمت.. مغمورةً فيما أولاه من بحار الحسنات الجميلة، ونسأل الله الثبات على الحقّ وهداية الصواب في كلّ باب، وصلّى الله تعالى على سيدنا محمد وآلها وسلم أبداً. أمين. اهـ.

فيحمد الله تعالى قد حقّق الله رجائي، وظهر رجوع المحقق عن اختيار ما بحثه، إذ علّقه هنا على تعذر التفرقة بين الخلق والكسب، وصرّح ببطلان التعذر، فإذا بطل المبني.. وجّب تهدم البناء، والله الحمد.

وتصنيف «التحرير» متأخر عن تأليف «المسايرة» كما لا تخفي على من طالعه، وذلك قوله تعالى ﴿يُثِّبُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الْثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الْدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ والحمد لله رب العالمين.

أمّا ما أورد الشيخ القزويني على الإمام أبي بكر الباقياني؛ كما نقله في «اليواقيت» للإمام الشعراوي مقرّاً على أنه يقال له هذه الحال مقدورة الله تعالى أم لا؟ على الثاني لا محالة تكون مقدورة للعبد وهو مذهب المعتزلة بعينه، وعلى الأول لم يكن للعبد شيء البتة، وذلك هو مذهب الجبرية بعينه؛ فلا فائدة لتمسّك بالحال. اهـ باختصار.

أقول: وتلك شكاوة ظاهر عنك عارها، ولما يتراءى ظاهر أنّ هذا سؤال عامّ الورود لا محيص عنه لشيء من الأقوال، فشأن من أثبت للقدرة

الحادثة تأثيراً ما في شيء من عين أو حال .. فيقال له كما قلتم ، فإن قال :
(إنَّ ذلِكَ الشَّيْءَ لَيْسَ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى) .. فهو الاعتزال ، أو قال (مقدور
له فلم يبق للعبد شيء) .. وهو الجبر ، ومن لم يثبت كсадتنا الأشعرية؟
فقد أوضح بالشق الآخر من الأوّل ؛ فيقال : إذن لا شيء للعبد البتة .. فهو
الجبر بعينه ، وذلِك لأنَّما ي يريد أنَّكم لجأتم إلى هذا نفياً للجبر ، فإذا
اعترفتم أنه واقع بقدرة الله تعالى ؛ لا بقدرة العبد ، لاستحالة اجتماع
مؤثرين على أثر .. فقد انتفى الملجأ ، ولزم القرار على ما منه الفرار ،
فالمعنى هو الجبر بعينه عندكم ، بل لما أقول : يختار أنَّه مقدور الله تعالى ،
بل ومراده أيضاً لكن أراد أن ي يريد العبد ؛ فيكون فلا جبر ولا اعتزال ، وإلى
منحي هذا ينحو ما في «المسايرة» غاية ما فيه أنَّه تعالى قدره على بعض
مقدوراته تعالى ؛ كما أنَّه أعلمنا بعض معلوماته سبحانه تفضلاً .. الخ .

وبالجملة لا تنافي بين كونه مقدور الله تعالى ومقدور العبد بإقداره ؛
حتى يقال : لم يكن للعبد شيء !

وأيضاً لا يلزم من كونها مقدورة للعبد الاعتزال ، لأنَّهم يقولون بخالقية
العبد والخلق إفاضة الوجود ، والحال غير موجود .

هذا ؛ وليرى أنني لا أريد بالدفاع عن هذا القول أن أقول به : إنَّما أقول :
إنَّي لا أعلم ما يرده من نصٍّ أو إجماع ! وقد رأوا أنَّ ههنا ثلاثة أشياء حال
بين عينين إرادة العبد و فعله و تعلقها به ، فإن لم يكن للعبد مدخل في شيء
من ذلك .. خرج من البين قطعاً ، وهو الجبر حقاً ؛ كما لازم به الحنفية
الأشعرية ، بل قد نصت الأشاعرة أنفسهم في بحث عقلية الحسن والقبح
أنَّ فعل العبد اضطراريٌّ غير اختيار ، فوجب أن لا يوصف بحسن ؛ ولا قبح
عقلاً ، ونص الإمام أبو الحسن الأشعري : أنَّ العبد محلَّ الفعل فحسب ،

وصرّح كبراء الأشاعرة؛ كالإمام الفخر والعلامة سعد الدين في آخرين: أنَّ المَال هو الجُبر، وأنَّ العبد مُجْبُر في صورة مختار، وتبعهم القاري في «منح الروض» فجعله الإنْصاف، ومن المعلوم قطعاً.. إجماعاً وسُمِعَاً: أنَّ لِيُس للعبد شيء من الإِيجاد، فإنْ رادته كقوله ليست إِلَّا خلق رَبِّه تبارك وتعالى! فلم يبق إِلَّا التعلق المسمى بـ(القصد)، فقالوا: هذا ما أقدر عليه رَبِّه وليس من الخلق في شيء.. كما عرفت.

فهذا نزاع ساداتنا الحنفيَّة في هذا الباب!

أمّا أنا فكما ذكرت في «الفيوض الملكية» تعليقات كتابي «الدولة المكية» لست ممّن يخوض في هذا، وإنما إيماني - وَلَهُ الْحَمْد - ما ثبت بالقرآن، وأجمع عليه الفريقيان، شهدت به البداهة، وأدَى إليه البرهان: أن لا جُبر، ولا تفويض، ولكن أمرٌ بين أمرين.

(وسرت أسرد فيه الكلام إلى أن قلت): فالتكليف حقٌّ، والجزاء حقٌّ، والحكم عدل، والاعتراض كفرٌ، والاستبداد ضلال، والتحجُّر جنون، والجنون فنون، ولا حجّة لأحد على الله تعالى مهما فعل، والله الحجّة البالغة، ﴿لَا يُسْئِلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾.

فهذا إيماناً ولا نزيد عليه، وإن سئلنا عمّا وراءه.. قلنا (لا ندرِي ولا كُلُّفنا به، ولا نخوض بحراً لا نقدر على سباته). نسأل الله الثبات على دين الحق سذاجته، والحمد لله رب العالمين. اهـ.

وثالثاً: الخلق لغة وعرفاً وشرعًا هو: الإِيجاد بالاختيار، قال تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾، فأفاد أنَّ العلم لازم للخلق وذلك هو الإِيجاد بالقصد، فإنَّ الموجب لا يجب أن يعلم الموجب من جهة كونه موجباً، وإن علمَ علمَه من جهة أخرى، وأمّا ما نوزع فيه بـأنَّ الدلالة بالتنمية ﴿وَهُوَ الْلَّطِيفُ الْخَيْرُ﴾؟

فأقول: كونه لطيفاً خبيراً كافِ، فلو لم يكُن للخالقية.. لكان إقحاماً
﴿مَنْ حَلَّ﴾ مستدركاً، على أنه قد تواتر من القراء الوقف على ﴿مَنْ حَلَّ﴾
فيجي جملة مستقلة، ولا توقف لها على ما بعدها.

والحق أن الكل دليل مستقل، ولو كان قصتنا بخلقنا.. لكان بقصدنا،
وكل أحد يعلم من وجدانه أنما يريد الفعل؛ لا أنه يريد أن يريد ثم يريد.
ورابعاً: لا يخالف ملاحتي المعترض أن الإرادة الكلية فيما ليس بخلقنا،
بل خلق ربنا خالق القول والقدر، فلا يكون لنا أن كان إلا القصد الجزئي.

أقول: وليس كليّة الإرادة المخلوقة في عبد أنها نوع تحته أفراد، بل
هي صفة شخصية قائمة بشخص، وإنما كليتها بمعنى الإطلاق عن
التعليقات، فكلّما تعلقت بمقدور معين سميت جزئية، فما القصد الجزئي
إلا خصوص تعلق تلك الصفة الشخصية بفعل شخصي، والتعلق أمر
إضافي لا وجود له في الأعيان، فإن أُسند إلى العبد.. لم يكن في شيء
من الخلق، فلم عدلت عن قول الحنفية وملتم إلى تخصيص النصوص؟.
وخامساً^(١):

هب أن القصد بالقصد.. فلا بد من الانتهاء إلى قصد ليس بالقصد،
وإلا تسلسل في الأعيان، لأنّه وجودي عندكم، وإذا انتهى الأمر إلى

(١) أقول وهنا دليلان آخران يمكن لهما الجواب عنهما:

سادساً: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾ فمشيئتنا ليست بمشيئتنا، بل بمشيئته ربنا.

سابعاً: ورد مرفوعاً، وانعقد إجماع المسلمين على قولهم (ما شاء الله كان وما لم يشاً لم يكن)، ولو لم يشاً مشيئتنا.. لما كانت، لكن كانت فقد شاءها.

والجواب عنهما: مشيئتنا بمشيئتنا لمشيئته أن تكون بمشيئتنا، ويخص الأول أنّ المعنى لا
تشاؤن شيئاً من أفعالكم.. إلاّ ما شاء الله أن يخلقته عند مشيئتكم

(٢) منه رضي الله تعالى عنه).

الإيجاب.. انتهى الاختيار، لزم القرار على ما كان منه الفرار، ما قولهم
(الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار؛ بل يتحققه)؟ .

أقول: ليس هذا وجوباً بالاختيار، بل اختياراً بالوجوب، أي: لا
يستطيع أن لا يختار.. وهو ينافي الاختيار بمعنى التمكّن من الترك قطعاً،
فيعود المحذور وارداً على القائلين بالتأثير في الحال أيضاً، ولا محيس
بما قالوا: إن القصد اعتباري فليتسلسل. وذلك لأنّه في المبدأ محال؛ ولو
في الاعتباريات.

أقول: لأنّ سرّ تجويزه هو انقطاع الاعتبار، ولهنا حيث
انقطع.. انقطع ما تحته؛ لأنعدام العلة فينعدم الفعل، ولا بأنّ قصد القصد
عين القصد، فإنّ المحتاج كيف يكون عين المحتاج إليه، ولا بأنّه عدميّ
فلا يحتاج إلى مؤثر، فإنّ كلّ متجدد لا غناء له عن مؤثر ولو عدميّ؛
كالعمى، ولا بأنّ اختيار المختار لا يعلل كإيجاب الموجب!

أقول: نعم لا يسأل لم خصّ هذا؛ لا ذاك؛ كما حقيقته في رسالة
«الإفهام المصحّح للترجح بدون مرجح» التي ألغتها بعد ورود هذا
الاستفقاء.

أمّا نفس التخصيص.. فمتجدد، وليس له عن المؤثر محيس.
فإن قال الكلّ: لا نريد بالاختياري إلاّ ما يقع بالاختيار، أو عند
الاختيار، وإن لم يكن اختيار بالاختيار؟

قلنا: إن دفع قول الأشعري إنّ فعل العبد اضطراريّ؛ ولكن أين
المحيص من ثبوت الحجّة للعبد في المعاصي، فإنّه يقول ما خلقت وإنّما
قصدت، وما كان قصدي أيضاً باختياري فما ذنبي؟!

واعلم أنَّ الكلام ههنا ينجر إلى عويسة أخرى أمرٌ وأدعى، لا تنحل بأنامل الأفكار.. إلا بتوافق العزيز الغفار، ولصعوبة هذا سَكَت عنه مثل السيد الشريف في موضعين من (شرح «المواقف»)، والتزم مصيبيته البحر في «الفواتح».. والعياذ بالله تعالى. وتتبَّعت كلمات المتكلمين والأصوليين من جميع مظان هذا البحث إليها.. فاجتمعت لي منها ثمانيةُ أُجوبة لا غناء في شيءٍ منها، ثم المولى سبحانه وتعالى فتح بفضله وهداني للجواب الحق كما أوردت كل ذلك في رسالتني «تحبير الحبر بقصص الجبر» (١٣٢٩هـ) التي ألفتها بعد ورود هذا الاستفتاء قبل أن أنهي الجواب عنه، فنَكِلُّ هذا البحث إليها، ونفيض فيما كنَا فيه؛ فنقول لهم :

تبين أنَّ ما زعمتم أنَّ الحاجة تندفع به، فما حملكم على تخصيص النصوص!! وأنتم تعلم أنَّ هذا كما يكفي للرد على المحقق رحمه الله تعالى.. كذلك لرد كل ما يدّعى العبد خالقاً له.. من فعل، أو عزم، أو غير ذلك للخلاص من هذه الورطة الظلماء، فإنَّ الكلام يجري في الكل، ولا يزال يتسلسل إلا بالإنهاء إلى الإلقاء، وهذا ما نقل في (شرح «المقاصد») وغيره عن المحققين: أنَّ المآل هو الجبر، فثبت بالبرهان إسناد خلق شيءٍ ما إلى العبد مع كونه مخالفًا للقرآن العظيم، والإجماع القديم والدين القوي؛ لا يسمن ولا يغنى من جوع!! فوجب حمل كلام الله تعالى على عمومه، والإيمان بأنَّ لا خالق إلا الله تعالى.

ثم البداية شاهدةٌ بالفرق بين البشر والحجر، فلا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين، ولا يلزم للعلم بحقيقة شيء العلم بحقيقة كلامه كما بيته في «ثلج الصدر لإيمان القدر»، وهذا هو العلم الموروث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ومن رام فوقه.. فإنما يروم خَرَط القتاد.

أقول : ومن الدليل القاطع على بطلان كلّ كلام أريد به حلّ هذه العقدة ما تواتر عن النبي صلّى الله تعالى عليه وسلم من نهيه الأمة حتى أجلة الصحابة الكرام الذين كانوا أعلم وأفهم من كلّ من بعدهم .. عن الخوض فيه ، وقد أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» ؛ عن ثوبان رضي الله تعالى عنه (مولى رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم) قال : اجتمع أربعون من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ينظرون في القدر والجبر ؛ فيهم أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم !! فنزل الروح الأمين جبريل عليه الصلاة والسلام ؛ فقال : يا محمد ؛ أخرج على أمّتك فقد أحدثوا !! فخرج صلّى الله تعالى عليه وسلم ملتمعاً لونه متورّدة وجنته كأنما تفقأَ بحب الرمان الحامض ، فنهضوا إلى رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم حاسرين أذرعهم ترعد أكفّهم وأذرعهم ؛ فقالوا : تُبنا إلى الله ورسوله ، فقال : «أَوْلَى لَكُمْ ! أَنْ كِدْتُمْ لِتُوْجِبُونَ، أَتَانِي الْرُّوحُ الْأَمِينُ ؛ فَقَالَ : أُخْرُجْ إِلَى أُمّتِكَ يَا مُحَمَّدُ فَقَدْ أَحْدَثْتُ». اهـ.

أفترى أنّ هذا الغضب الشديد والنهي الأكيد كان لأنّ أبو بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا أهلاً لأن يعرفوا كلمة سهلة خفيفة : أنّ العزم لكم والباقي لربّكم أو غير ذلك مما يزعمه زاعم؟!! كلاً ، بل هو دليل قاطع على أنّ الأمر سرّ لا تبلغه العقول ؛ ولا يحيط به البيان ، وأنّ لا خير للأمة في كشفه عليهم ، وإلا! لما ضنّ الله به ورسوله صلّى الله تعالى عليه وسلم ، فالحقُ الناصع ما عليه أئمّة السلف أنّ الأمر بين لا ولا ، ولا مصدر لنا الآن فوق ذلك ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ الحمد لله رب العالمين .

بالجملة هذا البحث الذي هو خلاف النصوص والإجماع والأشعرية والحنفية والوجдан والبرهان ، أيجوز أن يكون معتقداً لأهل السنة؟ أم

يجوز أن يتّخذه الإمام ابن الهمام عقيدة! حاشَ الله؟ العقيدة هو ما قال ربّنا عزّ وجلّ ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ إِلَّا هُوَ أَخْلَقُهُ وَأَمْرُهُ﴾، وقال ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَّا لَا يَخْلُقُ﴾، وقال ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلُقُونَ﴾.

العقيدة هو ما حرّر الإمام ابن الهمام نفسه في بداية هذا الأصل: إنَّ الله لا خالق سواه.

والعقيدة ما حرّر الإمام الممدوح نفسه في آخر كتاب «المسيرة» حيث وضع فهرسة لعوائد أهل السنة، وسأل الله الاستقامة عليه حتّى الختام حيث يقول:

ولنختم الكتاب بإيضاح عقيدة أهل السنة والجماعة، وهي أَنَّه تعالى واحد لا شريك له، منفرد بخلق الذوات وأفعالها (إلى أن قال عليه رحمة ذي الجلال): والله سبحانه نسألـه من عظيم جوده وكرمه أَنْ يتوفّانا على يقين ذلك مسلمـين أَنَّه ذو الفضل العظيم، وهو حسـبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إِلَّا بِالله العلي العظيم.

العقيدة ما مرّ عن توضيح الإمام صدر الشريعة . . .⁽¹⁾

(1) إلى هنا تمت عبارة الأصل هكذا!! وكأنَّه قد فقد ما بعد فحافظنا عليه لكمـا عثـرنا عليه، لحصول المقصود؛ وبـالله سبحانه التوفيق.